السلطة، قادت التطوّرات، وبخاصة في مناخ الانتفاضة، الى اعادة احياء منظومة القِيَم الاجتماعية المتأصلة في التراث الفلسطيني، وفي مقدّمها قِيَم التكافل الاجتماعي والتعاون على فعل الخير. فأصحاب المنازل يمكنهم التنازل عن الايجارات الى حين؛ والتاجر يمكنه ان يبيع لأصحاب الحاجات بأجل؛ وعامل اللحام يمكنه اصلاح الأقفال التي يحطّمها جنود الاحتلال مجاناً؛ وشرف الجوار وقيمه يقتضيان ايواء من يتمّ نسف منازلهم على الفور؛ والنخوة العربية تستدعي الاستنفار لمساعدة القرى المحاصرة، ودعمها بكل الوسائل الممكنة(٢٤).

في مجتمع مدني هذه قِيَمه، تصبح احتياجات الانسان محدودة، وتكيّفه مع الظروف المحيطة تكيّف سريع، نزولاً عند هدف أسمى هو تحقيق الخلاص الوطني والاستقلال. بعبارة أخرى، يمكن لمجتمع مدني تطغى على شؤونه المعيشية ظروف احتلال قاهر ان يخفض مستوى معيشته بما يتناسب مع هذه الظروف ويصبح التقشّف أمراً واجباً، بحيث يخجل الناس من اقتناء سلع اسرائيل التي لا حاجة لها(٢٥). وفي أجواء مجتمع مدني كهذا، يستطيع المرء ان ينظر باعجاب الى تحويل اهمال السلطة الاستعمارية لقطاع الخدمات لصالح أبناء المجتمع. فمعظم القرى يحصل على الماء من آبار محلية، بعد ان أهملت السلطة انشاء شبكة للمياه العذبة في الكثير من القرى العربية. كما ان محاصرة القرى لا يضيف جديداً الى عزلتها التقليدية، بعد ان أهملت السلطة انشاء شبكة للطرق المعبّدة. وهنا يمكن استخدام وسائل النقل البدائية، كالدواب، لكي تتحرّك بكفاءة، محمّلة بالمواد الغذائية، والامداد السريع من الوقود، أو الدواء، من القرى المجاورة.

نحن، اذاً، بصدد مجتمع مدني أثبت جدارة في مواجهة السلطة الاستعمارية الحاكمة، بحيث أضحت المسافة ما بين الصمود والتحرير قصيرة جداً. وفي عبارات موحية، كتب جيفري ارونسون: «لا بدّ كي تحقق الانتفاضة أهدافها من ان تفعل شيئاً أكثر من مجرّد التحدّي والمقاطعة والرفض. كان لا بدّ من اجراء تغيير داخل المجتمع الفلسطيني نفسه. تغيير يقوم على الاعتماد على النفس، وامساك زمام الحركة والمستقبل... ومن أجل هذا الهدف الثمين (الاعتماد على الذات وبناء المؤسسات البديلة) تمّ حثّ الطلاب والاساتذة على تنظيم أساليب بديلة في التربية، ردّاً على اغلاق المدارس، ودُعي الناس الى زرع الحدائق وتربية الدواجن والحيوانات، وطُلب من الاطباء والمهندسين وأساتذة الجامعات المؤازرة، كلٌ في مجال خبرته واختصاصه، كما طُلب من المحامين تأليف لجان حقوقية لمساعدة المعتقلين...»(٢٦).

ان هذه الجهود الجماعية، الى جانب انبثاق «اللجان الشعبية» متعدّدة الاغراض والوظائف، التي شكّلت في نظر البعض «جهازاً عصبياً» سلطوياً فلسطينياً، بعيداً من سلطة الاحتلال وبرغم ارادتها، هو الذي دعا الحكومة الاسرائيلية الى الاعلان عن تحريم عمل اللجان واعتبارها خارجة على القانون، يعاقب أعضاؤها بالسجن لعشر سنوات(٢٧). وقد وعى عدد من المراقبين الغربيين المعاني التي تنطوي عليها حركة المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، كما أفصحت عنها وقائع الانتفاضة. ونلمس ذلك تماماً عند مراجعة التقرير الذي أعدّه غراهام فولر، من مؤسسة راند الاميركية، لحساب مكتب وزير الدفاع الاميركي، تحت عنوان «ضفة اسرائيل الغربية... نقطة اللارجوع»، والذي ذكر فيه: «... يسعى الفلسطينيون، باطراد، الى البرهان على انهم أسياد مصيرهم، وان في استطاعتهم تدبير أمر العصيان من دون عون خارجي ذي شأن كبير. وقيادة الانتفاضة تركّز على محو كل مؤسسات السلطة الاسرائيلية في الضفة وابدالها بمؤسسات فلسطينية جديدة. وفي كل الميادين المتاحة، يسعى الفلسطينيون الى جعل الوجود الاسرائيلي من غير قيمة، وبشتّى الوسائل،